MAHALEEAT 1 11/29/11 2:11 AM Page 1

في حديث مهم لوزير الخارجية مع «العربية»:

حوار حول توصيات «تقصي الحقائق» وليس خارجها

دور الشقيقة قطر بنّاء على الدوام.. وما ورد في التقرير حوله لم نسمعه

أكد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية أن إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق جاء بأمر من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وذلك لما تحظى به مملكة البحرين من سمعة طيبة ومحترمة في كل أرجاء العالم، وهذه السمعة معروفة لعقود، مشيرا إلى أن هذه السمعة شابها الكثير من المواضيع التي ليست بالضرورة قد حدثت في البحرين فعلا، أو أن البحرين قامت بخطوات غير صحيحة.

وقال في مقابلة مع قناة «العربية» بثتها مساء أمس إن جلالة الملك المفدى أراد من خلال هذه اللجنة أن يثبت للعالم حقيقة ما حدث بأسلوب يقبله العالم، حيث إن اقرب الاصدقاء للمملكة في تلك الفترة كانوا يتساءلون عن حقيقة ما جرى في البحرين، وهو الذي جعلنا نتحرك للبحث عن الطريقة المعروفة عالميا، نافيا وزير الخارجية أن يكون هناك أي ضغط من أي دولة، سواء كانت اقليمية او عالمية للقيام بهذا التحقيق.

وفي رده على سؤال حول الإصرار دائما على اتهام إيران، في حين ان لجنة تقصي الحقائق قالت في توصياتها إن إيران لم يثبت تدخلها في ما يحدث في البحرين، قال وزير الخارجية إن إيران هي التي تضع نفسها في موضع الاتهام، مشيرا في هذا الصدد إلى التدخل في العملية الانقلابية عام ٨١ وهذا واضح والكل يعلمه، القاصي والداني، كذلك التصريحات التي نسمعها دائما بأن البحرين جزء من إيران وهو الأمر الذي رفضته البحرين ولن تقبله وترد عليه في حينه.

وقال إن التدخل الإيراني في الأحداث الأخيرة كان واضحا، وإن كان البروفيسور محمود بسيوني لم يذكره في كلمته، لكن التقرير ذكر بكل وضوح أنه كانت هناك هجمة إعلامية من أجهزة إعلامية رسمية تتبع إيران ومن مسئولين ايرانيين ذكروا البحرين بطريقة فيها تدخل واضح وفيها عداء، وحرضوا المواطنين على الانقلاب والتخريب وبعدم الامتثال للقانون والنظام في البحرين.

وأكد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أننا لا نريد المواجهة مع إيران، بل ما يأتينا من إيران يؤدي إلى مواجهة مباشرة. وقال إن البحرين دولة ملتزمة وعضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي، وهي تنظر إلى مصلحتها كجزء من مصلحة دول المجلس واستقرارها، لكن البحرين ستدافع عن نفسها وانها لم تبد في يوم من الايام العداء ضدهم او تتآمر عليهم باي شكل من الاشكال.

وفي رده على سؤال ان الشارع اليوم يتحدث عن ورود اسم دولة قطر في تقرير البروفيسور بسيوني، قال وزير الخارجية ان دور الشقيقة قطر كان ايجابيا بشأن هذه المسالة، كما ان دور رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري كان ايجابيا مع الاشقاء وزراء خارجية مجلس التعاون، مشيدا بهذا الموقف المشرف من الاشقاء في دعم مملكة البحرين، وخاصة الدعم الاقتصادي للبحرين وسلطنة عمان الشقيقة، مضيفا في هذا السياق ان دولة قطر قامت بدور واضح في الفترة الاخيرة، حين كشفت الخلية التي كانت تتآمر وتتصل بأشخاص في إيران للقيام بعمليات ارهابية في مملكة البحرين، مؤكدا ان دور الشقيقة قطر كان دائما بنّاء، وان اي كلام ورد في التقرير اشار إلى قطر بأي شكل من الاشكال هو كلام نحن لم نسمعه ولم تقم به قطر وليس له اي صحة.

لا نريد أي مواجهة مع إيران.. ولم يحدث أي شيء ضدها

لم يحدث أن سمعنا موافقة واحدة من الوفاق!

الشيعة يمارسون شعائرهم بحرية منذ أكثر من قرن

شرطة البحرين لا تهاجم أحدا.. بل تتعرض للهجوم

وحول ورود فقرة في تقرير اللجنة تتعلق بلجنة متابعة تنفيذ التوصيات، اوضح وزير الخارجية ان هذه اللجنة هي التوصية الاولى من اثنتين وعشرين توصية، حيث انه عندما ناتي لنطبق التوصيات او نضع هذه التوصيات للتقرير، فستقوم بها لجنة وطنية مشتركة ما بين الحكومة وبين شخصيات معروفة ولها دور في المجتمع المدني وهذا الذي نتكلم عنه، ولا نتكلم عن اي شيء آخر، ليس المسالة ان هناك شيئا خارجيا إطار التعامل مع التوصيات لهذه اللجنة.

١١ توصية تتطلب تعديلات دستورية

وقال اذا كنا نتكلم عن حوار فإن الحوار قد تم والحوار هو نهج مملكة البحرين.

وأكد أن الخطوات الرئيسية التي اتخذتها البحرين في تطورها السياسي كانت دائما تتم بالتشاور ما بين الحاكم وبين ابناء الشعب، مشيرا في هذا الجانب إلى المجلس التأسيسي الذي كتب دستور البحرين وحوار الميثاق الوطني الذي ادى إلى تعديلات لدستور المملكة في عام ٢٠٠٢، وكذلك حوار التوافق الوطني الاخير الذي جرى بعد الاحداث الاخيرة والذي اوصى بـ ٢٩١ توصية، ١١ عشر منها تتطلب تعديلات دستورية.

وحول ما وصلت اليه نتائج هذا الحوار قال إن هناك امورا تقوم بها الحكومة كاجراءات لا تتطلب تعديلات دستورية في حين ان هناك امورا تتطلب تعديلات دستورية وهي تتعلق بمجلس النواب ومساءلة الحكومة، وهي الان توضع لها الادوات بحسب برنامج مجلس النواب.

وقال وزير الخارجية انه لا يوجد اي حوار الان بين الحكومة والمعارضة، الا حوار نريد الجميع المشاركة فيه بشان مسالة تطبيق توصيات لجنة تقصي الحقائق وليس هناك اي شيء اخر.

الوفاق لم تقبل أي اتفاقية

وفي تعليق له على تصريحات جمعية الوفاق التي قالت انها كانت تريد ان تقبل بمبادرة صاحب السمو الملكي ولي العهد اثناء الاحداث، لكنها فوجئت بدخول قوات درع الجزيرة فانتهى الاتفاق، قال الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة إن سمو ولي العهد كان يقوم بخطوة تلو الخطوة من ناحية بناء الثقة وينتظر ويطرح الافكار، ولم نسمع بموافقة واحدة من الوفاق ولم نسمع قبولا واحدا من الوفاق ولم نسمع اي شيء منهم، الا انهم في كل مرة يأتون بمطالب جديدة فلم يكن هناك اي قبول حتى اللحظة الاخيرة، مضيفا ان مسالة دخول قوات درع الجزيرة كانت مهمة جدا وانه ليس لها علاقة بهذه المباحثات التي كانت قد تؤدي إلى انفراجة، مشيرا إلى اغلاق الشوارع وسوء الاوضاع في المدارس وتعرض الجامعة للهجوم واغلاق مستشفى السلمانية الذي اصبح نوعا من القاعدة لاثارة الناس ضد النظام، مما تطلب تدخل قوة دفاع البحرين لمساعدة رجال الامن في اعادة الامن والاستقرار إلى البلاد ودخول قوات درع الجزيرة بحسب الاتفاقية المعروفة للقيام بالدور التي تقوم به قوة دفاع البحرين وهو حماية المنشآت وحماية البلاد من اي خطر خارجي، ولم تدخل لتخريب اتفاقية واننا لم نسمع من الوفاق لحظة واحدة انهم قبلوا بأي اتفاق.

حكاية فيلتمان

وفي رده على سؤال حول ما تسرب عبر مصادر صحفية وغير صحفية بان وكيل وزارة الخارجية الامريكية جيفري فيلتمان كان يتدخل في وساطة معينة وكان يتحدث إلى المسئولين في المملكة مباشرة، قال وزير الخارجية ان فيلتمان يمثل بلدا صديقا وحليفا للبحرين على مر العقود، وان البحرين والولايات المتحدة تربطهما علاقات قديمة وقوية وهي علاقة مهمة للمنطقة كلها وما زالت مستمرة، موضحا ان فيلتمان كان موجودا في البحرين في احدى زياراته في تلك الايام، وبالاخص يوم اعلان حالة السلامة الوطنية وانه تلقى اتصالا من المسئول الامريكي ابلغه فيه بانه اجتمع مع جمعية الوفاق وانه يرغب في لقائه ليعرض عليه نقاطا ترغب الجمعية في توصيلها إليه. وقال وزير الخارجية انه ابلغ فيلتمان باننا لدينا قنوات اتصال مع الوفاق واتصالات هاتفية يوميه معهم، وكانت تجري فيما يتعلق بما طرحه صاحب السمو الملكي ولي العهد، واوضح الوزير ان ما ورد في التقرير ان هناك كانت مبادرة وذكرت في نقاط، قائلا هذه حقيقة قرأناها في التقرير للمرة الأولى ولم نسمع بها من قبل وهذا الشيء معروف لاننا لم نتسلم من السيد فيلتمان اي افكار، واضاف الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة ان فيلتمان كان يحاول ان يقوم بدور صديق لان الولايات المتحدة مهتمة باستقرار بلد حليف مهم مثل البحرين بالنسبة إليها، لكن في تلك اللحظة نحن لم نتسلم اي شيء من هذا النوع لان الامور يجب ان تجري كما يجب ان تكون.

وردا على سؤال حول تقرير البرفيسور بسيوني الذي تحدث عن حدوث عمليات تعذيب للسجناء، أكد وزير الخارجية ان القيادة في البحرين وكذلك الوزراء وبالاخص وزير الداخلية لا يقبلون ابدا مثل هذه الامور في مملكة البحرين، وقال إن هذا شيء محزن ومؤسف ولا تقبله اي نفس تريد الخير بوطنها وشعبها.

وأكد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة انه لا توجد سياسة من الدولة للاضرار باي فرد من ابناء الشعب، موضحا انه ان كانت هناك ممارسات حدثت في هذا المركز او ذاك السجن، فهو لم يكن سياسة تؤدي إلى تعذيب او قتل او وفاة، واضاف: «اذا حدثت هذه الامور فهي ترتبط بأشخاص قاموا بها بحسب تحليلهم وبحسب رأيهم وبحسب ما كان في بالهم او ردود افعالهم».

وقال وزير الخارجية ان تقرير بسيوني أكد أن الدولة ليست لها سياسة في هذا الشأن.

الشرطة تتعرض للهجوم

وعند سؤاله ان هناك من يتهم الشرطة بتعمد القسوة ضد المتظاهرين حتى بعد ان بدأت لجنة تقصي الحقائق اعمالها، قال وزير الخارجية ان الشرطة لا تهاجم المواطنين، لكن ما يحدث ان هناك بعض الاشخاص يغلقون الشوارع بحاويات القمامة ومخلفات البناء والمسامير وصب الزيت مما يسبب اخطارا قد تؤدي إلى حوادث مميتة وهو ما يستدعي تدخل الشرطة لفتح الطريق وفي هذه الاثناء تتعرض «الشرطة» لهجوم بالحجارة واسياخ الحديد وقنابل المولوتوف، مما يجعل قوات الامن في موقف الدفاع عن النفس، مؤكدا ان الشرطة لا تهاجم احدا، بل هي تتعرض لهجوم.

وأكد أن الشرطة ستواصل مهمتها في ضمان سيادة الامن والقانون، وان يكون الشارع مفتوحا للجميع وهذا شيء متعارف عليه ومقبول دوليا.

وحول اعادة محاكمة بعض المتهمين الذين سبق ان اصدرت محكمة السلامة الوطنية احكاما بحقهم، اشار وزير الخارجية إلى تصريح النائب العام في قضية الأطباء، عندما اعتبر ان هناك امورا ناقصة وان الحكم شابهُ شيء من الشك، وطلب اعادة المحاكمة امام المحاكم العادية.

وأكد وزير الخارجية انه من الان ستنظر القضايا امام المحاكم العادية، لكن الاحكام التي صدرت هذه من سلطة النائب العام اذا رأى اعادتها.

وحول الأوضاع في المملكة أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة ان مملكة البحرين الآن بخير اذا ما قورنت بأحداث فبراير ومارس وإبريل، وقال إن المواطنين الآن يتنقلون بحرية في كل مكان رغم بعض الحوادث هنا وهناك لكنها لا تقارن بما حدث من قبل.

وقال إن هذا يثبت أن شعب البحرين شعب مسالم يطمح إلى الأمن والاستقرار وعندما تكون لديه مطالب يحققها بكل امن واستقرار والتزام بالقانون.

وحول مناسبة ذكرى عاشوراء وما يشاع حولها، أكد وزير الخارجية أن أبناء البحرين الشيعة يمارسون شعائرهم الدينية في موسم عاشوراء منذ عقود او منذ اكثر من قرن من الزمن بحماية، بحسب النظام والقانون، داعيا الجميع إلى احترام قدسية هذه المناسبة التي تشير إلى مرحلة مهمة من التاريخ الاسلامي.

وأكد أن هذه الشعائر ستستمر في مملكة البحرين ولن يضيق عليها بأي شكل من الاشكال.

وقال إن موسم عاشوراء هو مناسبة إسلامية سواء من الشيعة – بحسب الشعائر المعروفة – او كانت من السنة.

ومن جانب اخر تطرق وزير الخارجية إلى الوضع في اليمن واسباب تأخر توقيع اتفاق المبادرة الخليجية قائلا ان الوضع في اليمن كان معقدا، مشيدا بالدور المشهود الذي قام به امين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني الذي زار اليمن عدة مرات وقابل اطرافا كثيرة، والمبادرة الخليجية ومضمونها كانتا في شد وجذب ومن الطبيعي ان لا يتم الاتفاق عليها وتوقيعها في يوم وليلة.

ووصف توقيع المبادرة بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية ووزراء الخارجية بدول المجلس والمعارضة اليمنية والحزب الحاكم بأنه حدث تاريخي أكد نجاح المبادرة ودور مجلس التعاون في دعم الأمن والاستقرار في دول الجوار، والبحرين جزء من دول مجلس التعاون وقامت بدور مباشر.

○ وزير الخارجية.

ناشط بيئي يحذر من تلوث أجواء مدينة الحد

كتبت: فاطمة علي

تختنق منطقة الحد بشكل يومي جراء تسرب غازات خانقة وأغبرة لبرادة حديد يبثها مصنع للحديد يبعد عن الأحياء السكنية بمقدار ٣ كيلو مترات ويقدر عمره بالعشرين عاما وقد تسبب في تلون مبانيها وشوارعها باللونين الأحمر والرمادي، صرح بذلك لـ«أخبار الخليج» الناشط البيئي وعضو مجلس المحرق البلدي غازي المرباطي.

وقال المرباطي إنه تلقى سيلا من الاتصالات يشكو فيها الأهالي من صعوبة استمرار الوضع على ما هو عليه وخاصة ان المشكلة استفحلت لدرجة أن نتائجها بدأت تظهر على جدران المنازل علاوة على رصد العديد من الحالات المرضية المزمنة بين الأهالي منها انتشار الأورام السرطانية.

وذكر المرباطي أن نشاط حركة الرياح نسبيا خلال الأيام الماضية أسهم في انتشار روائح نفاذة في أحياء الحد، معربا عن قلقه من جرّاء تحول لون المباني واكتسائها باللونين الأحمر والرمادي، مشيرا إلى ضرورة إيجاد حل سريع وفوري وخاصة أن المصنع بات يقترب من مساكن المواطنين شيئا فشيئا بسبب الامتداد العمراني علاوة على أن المدة التي قضاها المصنع وهو يمارس نشاطه تعتبر طويلة نسبيا مقارنة بحجم الضرر البيئي الذي تسبب به.

وقال إن الرصد الدوري للهيئة العامة لحماية البيئة والحياة الفطرية والثروة البحرية يشير إلى وجود نسب عالية من الملوثات البيئية بأجواء المنطقة الأمر الذي يستوجب معه التحرك الفعلي لإنقاذ البيئة والمواطنين من سموم المصنع الذي بات يشكل خطرا حقيقيا على المنطقة المحيطة به وقاطنيها.

وذكر أنه قام مؤخرا بجولة في منطقة الحد رصد خلالها العديد من المسببات لتلوث أجواء المنطقة ومنها على سبيل المثال قيام أحد المصانع في أقصى جنوب منطقة الحوض الجاف ببث بقايا إنتاجه على شكل أبخرة كثيفة، محذرا من تفاقم المشكلة إذا ما استمرت الجهات المعنية في سباتها.

وأفاد بأن المصنع المذكور سبق أن تقدم بتبرع سخي لممثل المنطقة بالمجلس السابق من أجل تطوير منطقة الحد، بيد انه في الحقيقة أراد من وراء تبرعه إسكات المتضررين من سمومه، مؤكدا أنه مع الوضع الذي لا يمكن السكوت عنه يجب على المواطنين تنفيذ وقفة احتجاجية ضده من أجل إيقاف بث سمومه بينهم.

واعتبر الناشط البيئي غازي المرباطي أن الصناعات القذرة ومنها مصانع الحديد من شأنها تدمير البيئة بشكل خطير، مؤكدا أنه ثبت من خلال تجارب جميع دول العالم أن للصناعات القذرة أضراراً بالغة ولذا يجري إنشاؤها على مسافات تصل إلى مئات الكيلومترات عن الأماكن السكنية أو المحتمل تضررها بيئياً وتكون بعيدا عن الغابات عادة، ويتم اختيار المناطق الجبلية بحيث تشكل مصدات لمنع الأتربة والغبار السام وبالتالي نلاحظ في محيط المصانع كميات هائلة من الأتربة والغبار.

برعاية عبدالله بن حمد

انطلاق جائزة «جنيد عالم الدولية للقرآن» بمشاركة ٤٩ دولة

انطلقت أمس الأول بمركز عيسى الثقافي تصفيات جائزة جنيد الدولية للقرآن الكريم، والتي تقام للعام التاسع على التوالي برعاية سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة الممثل الشخصي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى.

ومن المقرر أن تستمر التصفيات حتى التاسع والعشرين من الشهر الجاري، حيث تتنافس ٤٩ دولة عربية وإسلامية وأجنبية على أربعة فروع هي: جائزة حفظ القرآن الكريم كاملاً، وجائزة أفضل أداء، جائزة البحث العلمي، جائزة خادم القرآن.

○ قراء القرآن الكريم من دول مختلفة شاركوا في المسابقة.

وقد شهدت أولى جولات التصفيات تنافساً قوياً بين المتسابقين بدا واضحاً في أدائهم المتقارب، حيث ترشح الدول أفضل حفظتها بعد تأهيل وتدريب لخوض مثل هذه المسابقات الدولية.

يذكر أن ٤٩ دولة عربية وإسلامية وأجنبية تشارك في المسابقة وهي: مملكة البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عمان، الجمهورية اليمنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية السودانية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الهندية، الجمهورية الباكستانية، الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية التركية، المملكة المغربية، الجمهورية العربية الليبية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية بنغلاديش الشعبية، جمهورية أندونيسيا، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهورية تشاد، جمهورية طاجيكستان، جمهورية الصومال، جمهورية غانا، جمهورية السنغال، جمهورية ساحل العاج، جمهورية توغو، الجمهورية الفرنسية، جمهورية جنوب إفريقيا، جمهورية جيبوتي، جمهورية أثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، جمهورية كينيا، الجمهورية الكازاخية، جمهورية قرغيزستان، جمهورية أوزبكستان، جمهورية الصين الشعبية، جمهورية البوسنة والهرسك، جمهورية ألبانيا، جمهورية الفلبين، مملكة تايلاند، جمهورية سنغافورة، الجمهورية الروسية الاتحادية، جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا.

أثر إنجاز ١٣٠ ألف معاملة

٧ ملايين دينار ما حققته «الحكومة الإلكترونية» حتى أغسطس الماضي

بلغ نتاج عمل هيئة الحكومة الإلكترونية للعام الجاري حتى أغسطس الماضي ١٣٠ ألف معاملة مالية، تحصلت إثرها على ما يقارب ٧ ملايين دينار بحريني، في وقت أضافت فيه الهيئة خلال الفترة ذاتها ٨ خدمات إلكترونية، وفقا للتقديرات التي توصلت إليها «أخبار الخليج». وتجاوز إجمالي مبالغ المعاملات المالية منذ تدشين البوابة الإلكترونية حتى شهر أغسطس الماضي ٢٧ مليون دينار بحريني، في حين تلفت الهيئة إلى أن كُلفة المعاملات المالية التي أنجزت عبر البوابة الإلكترونية، بدءا من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠، فاقت ٢٠ مليون دينار بحريني.

و«تختلف كُلفة المعاملة الواحدة التي تنجزها الهيئة من مجال إلى آخر» وفقا لتصريح سابق لرئيس «الحكومة الإلكترونية»، محمد القائد.

وأنجزت «الحكومة الإلكترونية» منذ عام ٢٠٠٧ حتى العام الجاري أكثر من ٣٩٥ ألف معاملة، حوالي ٧٠٪ منها كان خلال العامين الأخيرين (٢٠١٠، ٢٠١١)، فيما سجل موقع بوابة الحكومة الإلكتروني على الإنترنت حتى أغسطس الماضي ٥ ملايين زيارة، بلغ متوسط الوقت الذي يقضيه الزائر خلال الزيارة الواحدة ٥ دقائق ونصف.

وتحظى وزارة العدل والشئون الإسلامية بأعلى عدد من حيث الخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومة الإلكترونية للمؤسسات الرسمية، إذ يبلغ إجمالي خدماتها ٤٩، فيما تأتي وزارة الداخلية في المرتبة الثانية باستحواذها على ١٩ خدمة، وتحط وزارة الصحة في المرتبة الثالثة بـ ١٦ خدمة.

وفيما أشارت الحكومة الإلكترونية في وقت سابق إلى أن إجمالي الخدمات الإلكترونية التي أضيفت على قائمتها من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ بلغ ٢٠٣ خدمات، فإن تأكيدات الهيئة تبين أن مجموع الخدمات الإلكترونية التي تمت إضافتها حتى شهر أغسطس الماضي وصل إلى ٢١١ خدمة. ولا تتدخل «الحكومة الإلكترونية» في نوعية الخدمات التي توفر للوزارات والمؤسسات الرسمية، إذ ترفع الجهة طلبا بتوفير خدمة ما، ليأتي دور الهيئة في التنفيذ.

وظهرت «خدمات موظفي الخدمة المدنية» على أعلى قائمة الخدمات الإلكترونية الأكثر استخداما بحسب نوعها، فيما جاءت خدمة دفع فاتورة الكهرباء والماء في المرتبة الثانية، تليها خدمات «دفع المخالفات المرورية، حجز موعد للبطاقة الذكية، نتائج امتحانات الطلبة» على التوالي.

وعن الخدمات الأكثر استخداما بحسب المبالغ المدفوعة كانت المرتبة الأولى من نصيب «دفع فاتورة الكهرباء والماء»، فيما ذهبت المرتبة الثانية إلى «دفع المخالفات المرورية»، فـ«مواعيد الفحص الطبي لما قبل العمل للعمال الأجانب، فتجديد تسجيل المركبات، فإصدار نسخ الإفادات وكشف الدرجات لطلبة المدارس».

أما عدد مستخدمي البوابات الإلكترونية بمنفذ جوازات مطار البحرين الدولي حتى أغسطس الماضي، فوصل إلى ٦٠ ألفا، في حين لم تسجل الأشهر الخمسة الأخيرة أية مغادرة عبر البوابة.